مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(٢٥٣٧-٠١٧٠)
العدد (٣) الجزء (٢) السنة (٢٠٢٤) ,(١١٣-١٣٥) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)
https://bjhs.journals.ekb.eg
(العلوم التجارية والاقتصادية)

أثر تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء IFRS15 على المقدرة الائتمانية وتكلفة التمويل بالاقتراض "دراسة ميدانية"

علاء السيد محمد عطية – عيد محمود حميده – شيرين شوقي الملاح
قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة بنها

ملخص البحث:

هدف البحث

يسعى الباحث لتحقيق الهدف الرئيسي للبحث وهو بيان أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على المقدرة الإئتمانية وتكلفة التمويل بالإقتراض.

التصميم والمنهجية:

تم اجراء الدراسة الميدانية على عينة تتكون من ٢٥٠ مفردة في ضوء مجتمع افتراضى يتكون من المحاسبين والمديرين الماليين، ومديري الائتمان ومحللي الائتمان لاختبار فروض البحث والتي تعكس أثر تطبيق معيار IFRS15 على المقدرة الائتمانية وتكلفة التمويل بالاقتراض.

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:(١) لاتوجد اختلافات معنوية بين اراء عينة الدراسة حول أهمية تطبيق معيار IFRS15 بالنسبة لمعدى القوائم المالية ومديرى الائتمان، و(٢) يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار IFRS15 على المقدرة الائتمانية، و(٣) يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار IFRS15 على تكلفة التمويل بالاقتراض، وقدمت الدراسة بعض التوصيات: (١) ان يكون لدى المحاسبين والمديرين الماليين قدرا كافيا من الثقافة القانونية لتحديد صافى قيمة او موقف العقد، و(٢) ضرورة قيام البنوك المانحة للائتمان باجراء فحصا ائتمانيا عند التعاقد مع المقترضين الى جانب مراقبة مدى قدرة المقترضين على السداد، و(٣) يجب على البنك المائح للائتمان بذل الجهد الكافى في تحليل عقود الاقراض وتصنيف وتقييم المقدرة الائتمانية للمقترضين، و(٤) كما يوصى الباحث بضرورة تحقيق التوان بين أموال الملكية واموال الاقتراض حتى لاتتعرض الشركة لمخاطر الإفلاس والتعثر.

الكلمات المفتاحية: معيار الايراد من العقود مع العملاء IFRS15، المقدرة الإئتمانية، تكلفة التمويل بالإقتراض.

The Impact of Applying Revenue from Contracts with Customer Standard IFRS 15 on Creditworthiness and Cost of Finance by Borrowing "A Field Study"

Alaa El Sayed Mohamed Attia - Eid Mahmoud Hamida - Sherine Shawky El Mallah
Accounting and Auditing Department, Faculty of Commerce, Benha University

Abstract

This study aimed to show the impact of applying Revenue From Contracts With Customers standard IFRS15 on Creditworthiness and the cost of financing by borrowing as aprimary objective and this study reached to the following results: (1) There are no significant differences between the opinions of the study sample about the importance of applying IFRS15 for financial statement preparers and credit managers, and (2) There is a statistically significant effect of applying IFRS15 on creditworthiness, and (3) There is a statistically significant effect of applying IFRS15 on the cost of financing by borrowing, and the study presented some recommendations which are: (1) That accountants and financial managers have a sufficient degree of legal culture to determine the net value or position of the contract, and (2) The necessity for banks granting credit to conduct a credit examination when contracting with borrowers in addition to monitoring the ability of borrowing customers to pay of goods or services, (3) The bank granting credit must make sufficient effort in analyzing the borrowing contracts and evaluating the creditworthiness of the borrowing clients, and (4) The researcher also recommends the necessity of achieving a balance between the property funds and the borrowing funds so that the company is not exposed to the risks of bankruptcy and default.

Keywords: IFRS15 revenue from contracts with customers standard, creditworthiness, cost of financing by borrowing.

١/ الاطار العام للبحث

١/١ المقدمة ومشكلة البحث

استغرق إصدار معيار شامل للمحاسبة عن الايراد العديد من المراحل التاريخية ، وكانت الخطوة الأولى في ديسمبر ٢٠٠٨عندما قام كلاً FASB و IASB بإصدار ورقة المناقشة المشتركة بعنوان "أراء أولية بشـأن الإعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء" والتي كانت متاحة للتعليق لمدة ٦ أشـهر حتى ١٩ يونيو ٢٠٠٩، وتم تلقي أكثر من ٢٠٠ خطاب تعليق خلال تلك الفترة.

وبناءاً على ذلك أصدر المجلسان في ٢٤ يونيو ٢٠١٠ المشروع المقترح بعنوان "الإيراد من العقود مع العملاء" والذي ظل متاحاً للتعليق لمدة ٤ أشـهر حتى ٢٢ أكتوبر ٢٠١٠، وتم تلقي أكثر من ١٠٠٠ خطاب تعليق من المشـاركين الذين يمثلون مجموعة واسـعة من الصـناعات مثل المقاولات، والإتصـالات، التكنولوجيا وغيرها.

ونتيجة لذلك تم إصـدار المشـروع المقترح المعدل في ١٤ نوفمبر ٢٠١١ بعنوان الإيراد من العقود مع العملاء والذي ظل متاحاً للتعليق حتى ١٣ مارس ٢٠١٢ لتجنب العواقب غير المقصـودة عند تبني المعيار على بعض الصناعات.

وأخيراً في ٢٨ مايو ٢٠١٤، وبعد أكثر من ١١ سـنة من المناقشـات، قام كلاً من FASB وIASB بإصـدار المعيار المشـترك (ASU 2014-09, IFRS 15) بعنوان "الإيراد من العقود مع العملاء".

ويعتبر معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 أحد أبرز معايير التقارير المالية الدولية IFRSs التي تم إصـدارها حتى الآن ولعله الأكثر إثارة للجدل حيث قامت شـركات عملاقة في نشـاط المقاولات والتطوير العقاري وبناء الأبراج بالتطبيق المبكر للمعيار، والذي يكون لـه أثراً كبيراً على قوائم الدخل لهذه الشركات.

وبناءاً على ما سبق يمكن صـياغة مشـكلة البحث في التسـاؤل الرئيسـي التالي وهو "ما هو أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على المقدرة الإئتمانية وتكلفة التمويل بالإقتراض؟"، ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية وهي:

(١) ما هو أثر تطبيق معيار IFRS15 على المقدرة الإئتمانية للشركات؟

(٢) ما هو أثر تطبيق معيار IFRS15 على تكلفة التمويل بالإقتراض للشركات؟

٢/١ هدف البحث:

فى ضوء العرض السابق لطبيعة المشكلة يسعى الباحث لتحقيق الهدف الرئيسي للبحث وهو:

١- بيان أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على المقدرة الإئتمانية.

٢- بيان أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على تكلفة التمويل بالإقتراض.

١/٣ أهمية البحث:

من الناحية العلمية تنبع أهمية الدراسة من كون أن معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 كأحد معايير التقارير المالية الدولية القائمة على أساس المبادئ بإعتباره معيار حديث مازال يستحق المزيد من الدراسة والتحليل لأنه قائم على أساس فكري مختلف عن الممارسات السابقة إلى جانب أنه يحتوي على مفاهيم ومصطلحات وارشادات لم تكن موجودة من قبل، اما **الناحية العملية** فتتمثل فى بيان أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاءIFRS15على المقدرة الإئتمانية وتكلفة التمويل بالإقتراض عندما تفكر المنشأة في التمويل بالإقتراض.

١/٤ منهج وأسلوب البحث

ينقسم البحث الى شقين: شق نظرى والأخر شق عملى ويعتمد الباحث في الشق النظرى على المنهج الاستقرائى حيث يعتمد الباحث على أسلوب البحث المكتبى في مرحلة مسح المصادر العلمية واهم الدراسات الاكاديمية ذات الصلة بموضوع البحث، وأيضا استخدم المنهج الاستنباطى وذلك بهدف تحديد الفجوة البحثية واستنباط أساليب علاجها واشتقاق فروض البحث، اما الشق العملى فسيكون من خلال اعداد او اجراء دراسة ميدانية لاختبار فروض البحث واختبار اثر تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء IFRS 15 على المقدرة الائتمانية وتكلفة التمويل بالاقتراض وذلك لاستنباط اهم النتائج للتحقق من صحة او عدم صحة فروض البحث،وذلك من خلال دراسة ميدانية شملت ٢٥٠ مفردة في ضوء مجتمع افتراضى حيث قام الباحث بتكويد إجابات المستقصى منهم على أسئلة قائمة الاستقصاء بجداول البيانات وتحليل واستخلاص النتائج من خلال تطبيق برنامج SPSS V.25

١/٥ حدود البحث:

يقتصر الباحث فى دراسته لموضوع البحث على: (أ) بيان أثرتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على كلاً من المقدرة الإئتمانية وتكلفة التمويل بالافتراض دون التطرق للممارسات السابقة، (ب) يقتصر الباحث في دراسته لتكلفة التمويل بالإقتراض على تكلفة القروض التي تحصل عليها الشركات من البنوك.

١/٦ خطة البحث

انطلاقا من أهمية واهداف البحث وفى ضوء مشكلة البحث والحدود تم تقسيم البحث كما يلى:

١-الاطار العام للبحث

٢-الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث

٣-الاطار النظرى للبحث

٤-الدراسة الميدانية

٥- النتائج والتوصيات ومقترحات لبحوث مستقبلية

٦-قائمة مراجع البحث

٢/ الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث:

يعرض الباحث في هذا الجزء اهم الدراسات ذات الصلة بابعاد مشكلة البحث والتي تبرز اثر تطبيق معيار IFRS15 على المقدرة الائتمانية وتكلفة التمويل بالاقتراض بما يخدم البحث.

(١) دراسة (Amro Mohamed Khamis Mohamed, 2014)

هدفت الدراسة الى اختبار تصور معدي ومراجعي الحسابات لتطبيق معيار IFRS15، وركزت الدراسة على مستوى فهم، وضوح قياس الإيرادات وسهولة التطبيق عبر القطاعات المختلفة في مصر **وتوصلت الدراسة** إلى أن المحاسبين والمراجعين غير مستعدين لإعتماد معيار IFRS15 بسبب نقص المعرفة الكافية وشروط الإعتراف بالإيرادات الجديدة والتي زادت حرية التصرف والأحكام المهنية من الإعتراف بالإيرادات وتأثيره على الصناعات المختلفة.

(٢) دراسة (Ali Faith Dalkilic, 2014)

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على تاريخ وخلفية معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS 15، **وتوصلت الدراسة** إلى أن اعتماد معيار IFRS 15 سوف يمثل تقدماً كبيراً نحو الهدف الأساسي، ومن ثم فإنه بالنسبة للعديد من المنشأت فإن توقيت وشكل الإعتراف بالإيراد سوف يتغير، **وتوصلت الدراسة** الى انه يجب على الشركات تقييم العمليات والنظم الحالية لتحديد التغييرات التي تحتاج إلى تعديل من أجل الإمتثال إلى المنهج الجديد كما ينبغي إعادة النظر في العقود مع العملاء وتعديلها إذا لزم الأمر.

(٣) دراسة (عفت ابوبكر محمد الصاوي، ٢٠١٥)

هدفت الدراسة الى توضيح أثر تطبيق معيارIFRS15 على منفعة المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر معدي ومستخدمي القوائم المالية ، **كما هدفت الدراسة** الى توضيح المتطلبات الرئيسية لتطبيق معيار IFRS 15، **وتوصلت الدراسة** إلى أن معيار IFRS 15 يحقق العديد من المنافع لكلاً من معدي ومستخدمي القوائم المالية، وأن الإنتقال لتطبيق معيار IFRS 15 يجعل من الضروري على المنشآت وضع خطة عمل لكيفية تطبيق المعيار الجديد ودراسة الآثار المحتملة لتطبيقه حيث ينطوي تطبيق المعيار الجديد على بعض التغييرات في قيمة ونمط وتوقيت الإعتراف بالإيرا

(٤) دراسة (تامر سعيد عبد المنعم محمد، ٢٠١٥)

هدفت الدراسة الى بحث أثر معيار IFRS15 على جودة المعلومات المحاسبية، **وتوصلت الدراسة إلى** أنه من أهم المتطلبات التي تضمنها معيار IFRS15 هي التحول إلى إنشاء مبادئ للإعتراف بالإيراد، والإعتراف بالإيراد عندما يسيطر العميل على البضاعة أو الخدمة المحولة من المنشأة والإعتراف بالإيراد على أساس القياس المباشر لقيمة البضائع أو الخدمات، **وتوصلت الدراسة إلى** أن تطبيق معيار IFRS 15 سوف يؤثر بشكل ايجابى على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم.

(٥) دراسة (فوزي محمد هيكل، ٢٠١٥)

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر الإفصاح عن إيرادات العقود مع العملاء وفقاً لمعيار IFRS ١٥ على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة المنشأة، **وتوصلت الدراسة** إلى وجود تأثير إيجابي على جودة

المعلومات المحاسبية وقيمة المنشأة ناتج عن تبني تطبيق معيار IFRS 15، **وأوصت الدراسة** بضرورة تهيئة بيئة العمل في المنشآت المقيدة في سوق المال المصري لإتمام التحول الإلزامي لتطبيق معيار IFRS15 بما يضمن جودة التقارير المالية وزيادة مصداقيتها وتضامنها لجموع المستفيدين.

(٦) دراسة (Lim, et al., 2015)

هدفت الدراسة الى توضيح مدى إدراك وتصور المراجعين ومعدي القوائم المالية لمعيار IFRS15 وذلك بالتطبيق على دولة ماليزيا، **وتوصلت الدراسة** إلى أن المحاسبين والمراجعين الذين شملهم الإستطلاع يرون أن الوحدات والمنظمات داخل ماليزيا غير مستعدة لتبني معيار IFRS15 كما أن المعيار ليس من السهل تطبيقه على قطاعات الأعمال المختلفة.

(٧) دراسة (Karina Kasztelink, 2015)

هدفت الدراسة الى بحث ما إذا كان هناك تغيير في القيمة الملائمة لمكونات الإعتراف بالإيراد بعد تبني معيار IFRS 15 في الولايات المتحدة الأمريكية بإستخدام عينة من الشركات غير المدرجة في بورصة الأوراق المالية في صناعة الإتصالات **وتوصلت الدراسة إلى** أن القيمة الملائمة للإعتراف بالإيراد في ظل تطبيق IFRSs تظل كما هي في ظل تطبيق US GAAP ولكنها تزيد مع استمرارية تطبيق IFRS15 مع زيادة القيمة الملائمة للمستحقات.

(٨) دراسة (علي محمود مصطفى خليل، ومنى مغربي محمد ابراهيم، ٢٠١٧)

هدفت الدراسة الى توضيح مدى اثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 الذي يتم تطبيقه ابتداءاً من ١يناير٢٠١٧ على استدامة الأرباح المحاسبية في البيئة المصرية ، **وتوصلت الدراسة إلى** أنه من الصعوبات التي تواجه تطبيق معيار IFRS15 هي الحاجة إلى تغييرات جوهرية في العمليات الحالية لجمع البيانات، نظم تقنية المعلومات، الضوابط الداخلية لتلبية متطلبات الإفصاح الجديدة بالإضافة إلى عدم اقتراح تسلسل هرمي لمؤشرات تحويل السيطرة تطبق في حالة تحقق بعض الشروط فقط **كما توصل الباحثان إلى** وجود علاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوي بين تطبيق معيار IFRS15 واستدامة الأرباح المحاسبية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

(٩) دراسة (Shashikant Choubey, 2017)

هدفت الدراسة الى توضيح اثر تطبيق معيار IFRS15 الإيراد من العقود مع العملاء والذى يتم تطبيقه اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧على قطاع الإتصالات وذلك بسبب طبيعة أعمال هذه، **وتوصلت الدراسة إلى** أن معيار IFRS15 لا يقتصر على المعالجة المحاسبية فقط، ولكن له تأثير كبير على القرارات الإستراتيجية وقنوات التسويق، والعمليات والنظم الداخلية.

(١٠) دراسة (براءة شاهين الخريسات، ٢٠١٧)

هدفت الدراسة الى بيان أثر التحول لتطبيق معيار IFRS15 على الإعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء، وقد أجريت هذه الدراسة على شركة الإتصالات الأردنية (أورانج) للفترة ما بين ٢٠١٠حتى٢٠١٧، **وتوصلت الدراسة إلى** مجموعة من النتائج أهمها أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) لتطبيق معيار IFRS15 مقاساً بالإيراد من السلع والخدمات وأصول العقود على إجمالي الإيرادات وحقوق الملكية، **وأوصت الدراسة إلى** حث الإدارة العليا لشركة أورانج بشكل خاص على

تطبيق معيار IFRS15 لما له من أثر في تحقيق شـفافية الإفصـاح المحاسـبي وزيادة موثوقية القياس المحاسبي للبيانات المالية.

(١١) دراسة (Mardo Bernoully & Ludovicus Sensei Wondabio, 2018)

هدفت الدراسـة الى تحليل أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاءIFRS15 على القوائم المالية لشركات الإتصالات في أندونيسيا، **وتوصلت الدراسة إلى** أن تطبيق معيار IFRS15 لن يؤثر فقط على الإعتراف بالإيراد وإعداد التقارير المالية ولكن سـيؤثر أيضـاً على بيئة الرقابة الداخلية، نظم التكنولوجيا المعلومات، ومؤشـرات الأداء الرئيسـية، ومنافع الموظفين وعلاقات المسـتثمرين، **وتوصـلت الدراسة** إلى أن تطبيق معيار IFRS15 ليس فقط مسئولية مجموعة المحاسبة ولكنه يتطلب التنسيق الجيد والعمل الجماعي بين الوحدات ذات الصلة في لإجراء التغييرات اللازمة.

(١٢) دراسة (Nancy Mahmoud Elbeek, 2018)

هدفت الدراسـة الى بحث أثر معيار IFRS15 على تطوير المحاسـبة عن الإيراد في قطاع الإتصـالات ومسـاهمتة في معالجة قضـايا الإيراد في هذا القطاع، **وتوصـلت الدراسـة إلى** أن شـركات الإتصـالات السـلكية واللاسـلكية من الممكن أن تواجه قضـايا محاسـبية عديدة للإيراد، كالإعتراف بالإيراد والقياس والإفصـاح والتي تؤثر على تحديد مبلغ الإيراد المعترف به والوقت الملائم أو المناسـب للإعتراف بالإيراد ومن أمثلة هذه القضـايا الترتيبات متعددة العناصـر، إيرادات التليفون المحمول، الأتعاب غير القابلة للإسـترداد، برامج ولاء العملاء، اعتبارات الأصـيل مقابل الوكيل، خيارات العملاء للحصـول على سـلع أو خدمات إضافية.

(١٣) دراسة (رضا محمود عبد الرحيم، ٢٠٢٠)

هدفت الدراسة الى اختبار أثر تحول شركات الإتصالات نحو تطبيق معيارIFRS15 على جودة قرار الإستثمار في أسهمها في ضوء مستوى خبرة المستثمرين كمتغير معدل لهذه العلاقة في بيئة الأعمال المصرية، **وتوصلت الدراسة** إلى وجود تأثير معنوي لتحول شركات الإتصـالات لتطبيق معيار IFRS15 بشأن المحاسبة عن الإيراد من العقود مع العملاء على جودة قرار الإستثمار بالأسهم، **كما توصلت الدراسة** إلى عدم وجود تأثير معنوي لمسـتوى خبرة المسـتثمر، كمتغير معدل، على العلاقة محل الدراسـة بالنسـبة لملاءمة المعلومات المحاسـبية للإيراد لقرار المسـتثمر، بينما يوجد تأثير معنوي لمسـتوى خبرة المسـتثمر، كمتغير معدل، للعلاقة محل الدراسـة بالنسـبة لإمكانية الإعتماد والثقة في المعلومات المحاسـبية وقرار الإستثمار نفسه.

(١٤) دراسة (رباب السيد أبو العينين، ٢٠٢١)

هدفت الدراسـة الى توضـيح الآثار المتوقعة لتطبيق معيارIFRS15 على مسـتوى التحفظ المحاسـبي في بيئة الأعمال المصـرية، وتم إجراء الدراسـة الإفتراضـية على عينة من الشـركات المسـاهمة العاملة في قطاع الإتصـالات، **وتوصـلت الدراسـة** إلى: (١) وجود أثر ذو دلالة إحصـائية لتطبيق معيارIFRS15 على مستوى التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية، (٢) وجود فروق جوهرية ذات

دلالة إحصـــائية بين بنود القوائم المالية بعد تطبيق معيارIFRS15، (٣) وجود أثر ذو دلالة إحصـــائية لصافي الربح بعد تطبيق معيارIFRS15 على مستوى التحفظ المحاسبي.

٣/ الاطار النظرى للبحث

يتناول الباحث اثر تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاءعلى المقدرة الائتمانية وتكلفة التمويل بالاقتراض في ضوء الإصدارات المهنية والدراسات الاكاديمية من خلال النقاط التالية :

١/٣ دراسة تحليلية لمعيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15:

١/١/٣ مفهوم وطبيعة وأنواع الإيراد

وردت عدة تعريفات لمفهوم الإيراد حيث عرفه FASB بأنه "التدفقات النقدية الناتجة من الزيادة في قيمة الأصــول أو النقص في الإلتزامات أو الاثنين معًا وذلك نتيجة انتاج الســلع أو تقديم الخدمات أو نتيجة أي أنشــطة أخرى تمثل الأنشــطة الرئيســية للمنشــأة"، أما IASB عرفه بأنه "إجمالي تدفق المنافع الإقتصادية للمنشأة خلال الفترة المالية والتي تنشأ من ممارسة المنشأة لأنشطتها العادية وينتج عنها زيادة في حقوق الملكية بخلاف الزيادات الناتجة عن مســاهمات المشــاركين في رأس المال"، وعرفه مشــروع التقارب المحاســبي الدولي بين FASB وIASB بأنه "الدخل الناشــئ من ممارســة المنشــأة لأنشــطتها الاعتيادية".

وعرفه (Flood, 2015) بأنه "التدفقات الداخلة أو أي ارتفاع في قيمة الأصول الخاصة بالمنشأة أو سداد الالتزامات وذلك من خلال نقل أو إنتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة أو أي نشاط أخر يدخل ضمن نطاق الأعمال الرئيسية والمعتادة للمنشأة.

كما يرى (Trematon, 2014) بأنه "الدخل الناشــئ من دورة الأنشــطة العادية للمنشــأة وأن هذا الدخل هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تتخذ شكل تدفقات واردة أو زيادة في قيمة الأصــول أو تخفيض في الالتزامات ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية ما عدا المتعلقة بمســاهمات أصحاب المنشأة في حقوق الملكية".

ويرى الباحث أنه على الرغم من اختلاف التعريفات الســابقة إلا أنها اتفقت من حيث المبدأ على أن الإيراد ينتج من وفاء المنشــأة بالتزاماتها ســواء بنقل ســلعة أو تقديم خدمة معينة، مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين تحقق الإيراد واكتسابه.

٢/١/٣ أهداف معيارIFRS15 الإيراد من العقود مع العملاء

يهدف معيار IFRS15 إلى توفير معلومات كافية لتمكين مســتخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة، مبلغ، توقيت، عدم التأكد بالإيرادات والتدفقات النقدية الناتجة من العقود مع العملاء، ولإنجاز هذا الهدف فإن المنشــأة مطالبة بتوفير إفصــاحات عن عقودها مع العملاء والأحكام الجوهرية والتغيرات في الأحكام المســتخدمة لتطبيق المعيار.

٣/١/٣ مدخل التعاقدات فى ضوء معيارIFRS15

اعتمد كلا من مجلسي IASB، FASB في معيار IFRSI5 على تبني طريقة جديدة تسمى بطريقة الإعتراف بالإيراد على أساس العقد (مدخل التعاقدات)، والتي بموجبها يتم الإعتراف بالإيراد بطريقة تتفق مع نموذج الأصل والالتزام، لتوفير معيار عام يهدف إلى تبسيط الممارسات المحاسبية للاعتراف بالإيراد، حيث أن هذا المدخل يعكس توقيت الإعتراف بالإيراد بصورة أفضل بالإضافة إلى توفير أساس مفاهيمي سليم للاعتراف بالإيراد يتم فيه الاعتماد على التغيرات في الحقوق (الأصول) والالتزامات بين المنشأة وعملائها، وذلك بإعتبار أن عقود توفير السلع والخدمات تمثل تبادل للوعود بين المنشأة والعميل التي ينشأ عنها إما أصول أو التزامات يتولد عنها الإيراد فيما بعد نتيجة التغيرات في قيمة الأصول والالتزامات الناتجة من العقد بين المنشأة والعميل.

٤/١/٣ نطاق معيار IFRS15 الايراد من العقود مع العملاء

يحل معيار IFRS15 محل معيار المحاسبة الدولي رقم (١١) عقود الإنشاءات IAS ll ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) الإيراد IAS18، وكذلك التفسيرات ذات الصلة مثل التفسير رقم (١٣) برامج ولاء العملاء الصادر عام ٢٠٠٧ IFRIC13، والتفسير رقم (١٥) اتفاقيات إنشاء العقارات الصادر عام ٢٠٠٨ IFRIC15، والتفسير رقم (١٨) لنقل وتحويل الأصول IFRIC18، تفسير اللجنة الدائمة رقم (٣١) الصادر عن SIC بعنوان عمليات المقايضة التي تنطوي على خدمة إعلانية.

١/٥/٣ المبدأ الأساسي وخطوات معيار IFRS15

يستند معيار IFRSI5 إلى مبدأ أساسي يتطلب من المنشأة أن تعترف بالإيراد بقيمة تعكس المقابل أو التعويض الذي تتوقع المنشأة أن يكون من حقها استلامه عند الوفاء بالتزامات الأداء من خلال قيامها بتوفير السلع او الخدمات للعميل ، ولتحقيق المبدأ الأساسي اعتمد معيارIFRS15 على نموذج الخطوات الخمس Step Model ٥ وذلك على النحو التالي:

- خطوة (١) تحديد العقد (أو العقود) مع العميل أو (العملاء).
- خطوة (٢) تحديد التزامات الأداء المنفصلة في العق
- خطوة (٣) تحديد سعر الصفقة أو المعاملة.
- خطوة (٤) تخصيص أو توزيع سعر الصفقة على التزامات الأداء المنفصلة.
- خطوة (٥) الإعتراف بالإيراد عندما تقوم المنشأة بالوفاء بالتزامات الأداء.

وتمثل الخطوات الخمس السابقة نموذجاً موحداً للإعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء، يتم الإلتزام به من قبل الشركات في جميع الصناعات، بهدف توسيع نطاق وتطوير طبيعة معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية.

٥/١/٣ متطلبات العرض والافصاح عن الايراد وفقًا لمعيار IFRS 15 في القوائم المالية:

١/٥/١/٣ عرض الإيراد وفقاً لمعيار IFRS ١٥ في القوائم المالية:

تعرض العقود مع العملاء في قائمة المركز المالي كالتزام مسئولية تعاقدية، رصيد عقد أو مستحق تبعًا للعلاقة بين اداء الشركة والدفع للعميل فتعرض في قائمة المركز المالي ضمن الأصول تحت مسمى (أصل عقد أو ذمم مدنية)، أو الإلتزامات تحت مسمى (التزام عقد).

٢/٥/١/٣ الإفصاح عن الإيراد وفقاً لمعيار ١٥ IFRS في القوائم المالية:

أشار معيار IFRS15 إلى أن الهدف من الإفصاح عن الإيراد هو توفير معلومات كافية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهمٍ أفضل لطبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم تأكد الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن العقود مع العملاء وذلك بالنسبة للإيرادات التي تم الإعتراف بها والإيرادات التي يتوقع أن يتم الإعتراف بها في المستقبل

٢/٣أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على المقدرة الإئتمانية

إن قدرة المقترض على تحقيق الإيرادات التي تمكنه من سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات تعد أهم المعايير التي تحدد حجم المخاطر التي قد يتعرض لها البنك عند منح الائتمان للعميل المقترض، ولذلك لابد للبنك أن يقيم مدى قدرة المقترض على تحقيق الأرباح المستقبلية التي تمكنه من سداد القرض والالتزامات المرتبطة به في مواعيدها، وذلك من خلال دراسة العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالعميل، ومنها حجم المبيعات، وأسعار البيع، وأنواع السلع، وحجم المنافسة، وحصة العميل في السوق والخطط التشغيلية الحالية والمستقبلية وأثرها على الاستخدام الأمثل لموارد الشركة.

ويربط معيار IFRS15 الإيرادات بالتحديد الدقيق للعميل (العملاء) والتقييم السليم أو المناسب للقابلية للتحصيل حيث يتم الاعتراف بالإيراد عندما يتم الوفاء بالتزامات الأداء سواء على مدار فترة زمنية معينة أم عند نقطة زمنية، ويلعب الائتمان دوراً حاسماً في التقارير الناجحة عن الإيرادات، ويتطلب الامتثال لمعيار IFRS15 فحصاً ائتمانياً عند التعاقد ومراقبة مستمرة لقدرة العملاء على الدفع ومراجعة شروط العقد، وتتبع دقيق لعلاقات العملاء بالشركة.

إن توقيت الإفصاح عن الإيرادات يمكن أن يتغير حسب قدرة المقترضين على الدفع، ولذلك يتبع مسئولي الائتمان عدة طرق لتبسيط الاعتراف بالإيراد ومن أهم هذه الطرق:

- تحديد العملاء والعقود: تتطلب عملية منح الائتمان تحديد لكلاً من العميل والعقد، ثم تحديد مخاطر القدرة على التحصيل (مخاطر عدم القدرة على السداد) لكل عملية بيع للعميل الحالي أم عميل جدي
- تقييم إمكانية التحصيل: يمكن لإدارة الائتمان تقييم إمكانية التحصيل من خلال البيانات المتوفرة لديها عند التعاقد أو من خلال المعلومات التي تطلبها من المقترض، لتوقع مخاطر عدم القدرة على السدا
- مراعاة الفترة الزمنية بين تحصيل الايرادات والوقت الذي يقوم فيه المقترض بالسداد: أن مراعاة الفترات الزمنية بين حصول المقترض على الايرادات، ووقت سداد الأقساط والفوائد يحدد الإيرادات التي يمكن تأجيلها، حيث أن استراتيجية التحصيل الملائمة تحقق أقصى قدر من الإيرادات التي يمكن الاعتراف بها.
- مراقبة تغيرات الوضع الائتماني للمقترض: حيث يجب على إدارة الائتمان إعداد إطار عمل لمراقبة حسابات العملاء بمرور الوقت بمعنى مراقبة قدرة العملاء على الدفع، حيث تتطلب معايير المحاسبة الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على العملاء والقدرة على التحصيل على مدار فترة زمنية معينة.

- العلاقة بين المقترض والبنك المانح للائتمان: حيث يجب على مسـئولي الائتمان الحفاظ على العلاقة بين البنك وعملائه، وذلك من خلال تحديد حقوق والتزامات كل طرف وفقاً للعقد، وذلك لتحقيق الاتساق (الثبات) في المعالجة المحاسبية للإيراد لنفس العميل.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، سنرى كيف يؤثر معيار IFRS15 على التقارير المالية للإيرادات بشكل مباشر، وذلك لأن تقارير الإيرادات عامل رئيسي في العديد من القرارات المتعلقة بحجم النشاط، والقدرة على الشراكات المستقبلية، وبالتالي سيؤثر معيار IFRS15على قدرة الشركة على الحصول على القروض ومواصلة العلاقات التجارية خصوصاً مع تغيرات السوق.

وأشارت دراسة Ningdu & Mark Alford (2016) إلى أن جوهر كلاً من ASU2014-09 وIFRS15 هو عملية من خمس خطوات (نموذج الخطوات الخمس) تعتمد على تحقيق المبدأ الأساسي، وهو أنه يجب على الشركة الاعتراف بالإيراد بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها الحق فيه مقابل نقل السلع أو تأدية الخدمات المتعهد بها إلى العميل.

ومن المحتمل أن تقوم المنشأة بتحصيل المقابل الذي تستحقه مقابل تحويل السلع أو الخدمات إلى العميل، ويستند هذا الاحتمال إلى تقييم المنشأة لمدى قدرة العميل ونيته في دفع مبلغ المقابل عند استحقاقه أو عندما يكون مستحقاً حيث لا يمكن الاعتراف بأي إيراد عندما تستنتج المنشأة أن القابلية للتحصيل غير محتملة ويتوقف التنفيذ أو التطبيق الناجح لمعيار IFRS15 على تحديد القابلية للتحصيل في ضوء العلاقة التعاقدية بين الشركة والعميل، وبالتالي فإن تفسير "محتمل" يعد أمراً بالغ الأهمية في تقييم عدم اليقين وعدم قدرة العميل ونيته في دفع مبلغ المقابل عند استحقاقه، وبالتالي إذا قام المحاسبون بتفسير كلمة "المحتمل" بشكلٍ مختلف فقد يتوصلوا إلى قرارات مختلفة بشأن الاعتراف بالإيراد، ومع ذلك فإن تفسير الاحتمالات اللفظية ليست مهمة سهلة.

٢/٣أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على تكلفة التمويل بالاقتراض

يعتمد المقرضين على قيمة الايرادات في اتخاذ القرارات الائتمانية حيث تلعب الايرادات دوراً هاماً في إبرام عقود الاقتراض مع البنوك، فأكثر ما يخشاه المقرضون هو اتخاذ قرارات الإقراض في وقت يكون فيه صافي أرباح المنشأة مبالغاً فيه بسبب الاعتراف المبكر بالأرباح وتأجيل الخسائر غير المحققة إلى المستقبل وعند انخفاض صافي الأرباح يعد التعاقد بسبب زوال عدم التأكد المرتبط بتحقيق أو عدم تحقيق الأرباح أو الخسائر، وفي هذه الحالة لن يتمكن المقرض من استرداد أمواله أو العائد المتفق عليه بنفس القيمة.

ويهتم المقرضون بمدى قدرة الشركة على الوفاء بديونها في مواعيد استحقاقها ومدى تعرضها للمخاطر المالية، ويمكن اعتبار نسبة المديونية مقياساً لدرجة المخاطرة المالية، وكلما زادت نسبة المديونية كلما زاد احتمال انتهاك أو اخلال المنشأة بالتزامات ونصوص عقود المديونية التي تهدف إلى المحافظة على قيمة الديون الحالية وعدم تعرضها للتخفيض في المستقبل، وبالتالي زيادة احتمالية زيادة الإيرادات للشركة (أقل تحفظاً) لمنح الثقة للدائنين بقدرة الشركة على السداد، وهو ما يؤثر على تكلفة الاقتراض.

ويرجع الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة التمويل بالاقتراض إلى طبيعة الشركات متعددة الجنسية والتي تسعى دائماً إلى الحصول على معدلات ترجيح ائتمانية حتى تتمكن من تخفيض تكلفة التمويل

بالاقتراض لديها ولن يتحقق ذلك الا بتحقيق نظام جيد للمحاسبة عن تكلفة الاقتراض يمكن وكالات التصنيف الائتماني من الاطلاع عليها.

ويشير Kieth (2013) إلى أن الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة التمويل بالاقتراض يرجع إلى الشروط التعاقدية التي تم وضعها بين المقرض والمقترض وتتمثل هذه الشروط في:

- أجل الاستحقاق: وهو المدة الزمنية التي يستحق سداد الدين بعدها، وفقاً لهذا الشرط تقسم الديون إلى ديون قصيرة الأجل كالتزامات متداولة وديون طويلة الأجل كالتزامات غير متداولة.
- معدلات الفائدة: وتتأثر معدلات الفائدة بالتوقعات التضخمية ومخاطر القروض والمقدرة الائتمانية للمقترض.
- الضمانات المرهونة لصالح المقرض: بما يدل على مصداقية المقترض، وتأكيداً للمقرض بسداد الدين بعد انتهاء المدة.
- اعتبارات الخضوع للضرائب: حيث أن إصدار الدين قد يخضع أولا يخضع للضريبة وفقاً للقوانين الضريبية المختلفة والغرض من استخدام الأموال المقترضة.

وأدى ظهور المؤسسات المالية ومعدلات الترجيح الائتمانية إلى وجود أكبر الأثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تكلفة الاقتراض مما يؤدي إلى الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض.

١/٤ فروض الدراسة

- **الفرض الأول:** "لا توجد اختلافات معنوية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء IFRS15 في بيئة الأعمال المصرية بالنسبة لمعدي القوائم المالية ومديري الائتمان".
- **الفرض الثاني:** "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على المقدرة الائتمانية".
- **الفرض الثالث:** "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS15) على تكلفة التمويل بالاقتراض".

٢/٤ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين والمديرين الماليين، ومديري الائتمان ومحللي الائتمان بالبنوك وقد اعتمد الباحث على عينة عشوائية قدرها ٢٥٠ مفردة من الفئات الأربعة التي يتكون منها مجتمع الدراسة.

٣/٤ نتائج اختبار فروض الدراسة

١/٣/٤ نتائج التحليل الإحصائي للفرض الأول

ينص الفرض الأول على أنه " لا توجد اختلافات معنوية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء IFRS15 في بيئة الأعمال المصرية بالنسبة لمعدي القوائم المالية ومديري الائتمان ".

وتم تحليل نتائج الردود علي اسئلة الفرض الأول كما يلي:

١. التحليل الوصفي لعبارات الفرض الأول من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت"، وترتيب العبارات).

٢. اختبار كروســكال ويلز kruskal-wallis لقياس مدي الاتفاق والاختلاف في آراء مجموعات العينة من المستقصي منهم:

لقياس التباين في الآراء حول أهمية تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء في بيئة الاعمال المصرية وفقاً لكل من (المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)، تم استخدام اختبار كروسكال ويلز kruskal-wallis.

أ. حسب المستوى الوظيفي:

جدول (١) تحليل التباين في آراء المستقصي منهم حول أهمية تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء بحسب الوظيفة

الوظيفة	متوسط الرتب	قيمة إحصاء الاختبار	مستوي المعنوية
محاسب	127.77	7.262	0.064
مدير ائتمان	100.97		
مدير مالي	139.39		
محلل ائتماني	121.16		

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (يوجد اتفاق) في إدراك المستقصي منهم لأهمية تطبيق معيار الايراد من العقود وفقاً للوظيفة، حيث كان مستوي المعنوية أكبر من القيمة (٠,٠٥).

ب. حسب المؤهل العلمي:

جدول (٢) تحليل التباين في آراء المستقصي منهم حول أهمية تطبيق معيار الايراد من العقود بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	متوسط الرتب	قيمة إحصاء الاختبار	مستوي المعنوية
بكالوريوس	117.90	3.635	0.304
دبلومات وشهادات مهنية	133.11		
ماجستير	114.48		
دكتوراة	136.98		

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك المستقصي منهم لأهمية تطبيق معيار الايراد من العقود وفقاً للمؤهل العلمي، حيث كان مستوي المعنوية أكبر من القيمة (٠,٠٥).

ج. حسب سنوات الخبرة:

جدول (٣) تحليل التباين في آراء المستقصي منهم حول أهمية تطبيق معيار الايراد من العقود بحسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	متوسط الرتب	قيمة إحصاء الاختبار	مستوي المعنوية
أقل من ٥ سنوات	127.52	1.949	0.583
من ٥ سنوات الى أقل من ١٠ سنوات	133.90		
من ١٠ سنوات الى أقل من ١٥ سنة	126.33		
١٥سنة فأكثر	117.19		

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك المستقصي منهم لأهمية تطبيق معيار الايراد من العقود وفقاً لسنوات الخبرة، حيث كان مستوي المعنوية أكبر من القيمة (٠,٠٥).

مما سبق يتضح صحة الفرض الأول القائل "لا توجد اختلافات معنوية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء (IFRS15) في بيئة الأعمال المصرية بالنسبة لمعدي القوائم المالية ومديري الائتمان".

٢/٣/٤ نتائج التحليل الإحصائي للفرض الثاني

ينص الفرض الثاني على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على المقدرة الائتمانية".

متغيرات الفرض:

- **المتغير المستقل:** تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء.
- **المتغير التابع:** المقدرة الائتمانية.

يتم تحليل نتائج الردود على اسئلة الفرض الثاني سابقاً كما يلي:

١. **التحليل الوصفي لمتغير المقدرة الائتمانية من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" وترتيب العبارات).**

٢. **اختبار كروسكال ويلز** kruskal-wallis **لقياس مدي الاتفاق والاختلاف في آراء مجموعات العينة من المستقصي منهم:**

لقياس التباين فى الآراء حول المقدرة الائتمانية وفقاً لكل من (المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)، تم استخدام اختبار كروسكال ويلز kruskal-wallis.

أ. حسب المستوى الوظيفي:

جدول (٤) تحليل التباين في آراء المستقصي منهم حول المقدرة الائتمانية بحسب الوظيفة

الوظيفة	متوسط الرتب	قيمة إحصاء الاختبار	مستوي المعنوية
محاسب	*128.71*	6.383	0.094
مدير ائتمان	*99.94*		
مدير مالي	*134.86*		
محلل ائتماني	*127.13*		

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك المستقصي منهم لمتغير المقدرة الائتمانية وفقاً للوظيفة، حيث كان مستوي المعنوية أكبر من القيمة (٠,٠٥).

ب. حسب المؤهل العلمي:

جدول (٥) تحليل التباين في آراء المستقصي منهم حول المقدرة الائتمانية بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	متوسط الرتب	قيمة إحصاء الاختبار	مستوي المعنوية
بكالوريوس	117.24	5.526	0.137
دبلومات وشهادات مهنية	133.26		
ماجستير	110.59		
دكتوراة	144.06		

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك المستقصي منهم لمتغير المقدرة الائتمانية وفقاً للمؤهل العلمي، حيث كان مستوي المعنوية أكبر من القيمة (٠,٠٥).

ج. حسب سنوات الخبرة:

جدول (٦) تحليل التباين في آراء المستقصي منهم حول المقدرة الائتمانية بحسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	متوسط الرتب	قيمة إحصاء الاختبار	مستوي المعنوية
أقل من ٥ سنوات	132.14	0.590	0.899
من ٥ سنوات الى أقل من ١٠ سنوات	128.75		
من ١٠ سنوات الى أقل من ١٥ سنة	123.80		
١٥ سنة فأكثر	122.27		

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك المستقصي منهم لمتغير المقدرة الائتمانية وفقاً لسنوات الخبرة، حيث كان مستوي المعنوية أكبر من القيمة (٠,٠٥).

٣. تحليل الارتباط

يعرض الجدول التالي معامل الارتباط بين تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء والمقدرة الائتمانية.

جدول (٧) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الفرض الثاني

المتغير	تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء	المقدرة الائتمانية
تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء	1	**0.841
المقدرة الائتمانية	**0.841	1

** معاملات معنوية عند مستوي معنوية ١%

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يتضح من الجدول السابق:

- وجود علاقة إيجابية بين عدم تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء والمقدرة الائتمانية، وقد كانت قيمة معامل الارتباط (٠,٨٤١) وكانت دالة إحصائياً بمستوي ثقة ٩٩%.
- كلما تم الالتزام بتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء كلما أدي الى زيادة المقدرة الائتمانية.

٤. تحليل الانحدار الخطي البسيط

يعرض الجدول التالي تقديرات نموذج الانحدار الخطي البســـيط لانحدار المقدرة الائتمانية علي تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء:

جدول رقم (٨) نموذج الانحدار المقترح لقياس تأثير تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء على المقدرة الائتمانية

المتغير المستقل	معامل الانحدار	اختبار (ت)	مستوى المعنوية	الدلالة	معامل التحديد R^2	F (sig.)
الثابت	0.690	4.480	0.000	معنوي	**0.707**	**597.930** (٠,٠٠٠)
تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء	0.844	24.453	0.000	معنوي		

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يتضح من الجدول السابق:

- معنوية نموذج الانحدار المقدر من خلال قيمة (F=597.930)، وقيمة (sig.=0.000)، كما يتضـــح معنوية معامل الانحدار وذلك عند مستوي معنوية ١%.
- اشـارة معامل الانحدار موجبة (+٠,٨٤٤) وهو ما يتفق مع اشـارة معامل الارتباط مما يعني أن العلاقة طردية بين تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء والمقدرة الائتمانية.
- أن لتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء تأثير إيجابي دال احصائياً علي المقدرة الائتمانية.
- بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٧٠٧) مما يدل على أن المتغير المســـتقل " تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء " يفســـر ٧٠,٧% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع " المقدرة الائتمانية " وربما ترجع باقي التغيرات إلى تغيرات عشوائية أو لوجود متغيرات أخري تؤثر على المتغير التابع ليست ضمن حدود الدراسة.

النموذج الكمي:

المقدرة الائتمانية = ٠,٦٩٠ + ٠,٨٤٤ تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء

أي أن الزيادة في قيم تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء بوحدة واحدة يؤدى الى تغير طردي في المقدرة الائتمانية بمقدار ٠,٨٤٤ وحدة تقريباً.

مما سبق يتضح صحة الفرض الثاني القائل "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS15) على المقدرة الائتمانية".

٣/٣/٤ التحليل الاحصائي للفرض الثالث

ينص هذا الفرض علي أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS15) على تكلفة التمويل بالاقتراض".

متغيرات الفرض:

- **المتغير المستقل:** تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء.
- **المتغير التابع:** تكلفة التمويل بالاقتراض.

٢. اختبار كروســكال ويلز kruskal-wallis لقياس مدي الاتفاق والاختلاف في آراء مجموعات العينة من المستقصي منهم:

لقياس التباين فى الآراء حول تكلفة التمويل بالاقتراض وفقاً لكل من (المســتوى الوظيفي، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)، تم استخدام اختبار كروسكال ويلز kruskal-wallis.

أ. حسب المستوى الوظيفي:

جدول (٩) تحليل التباين في آراء المستقصي منهم حول تكلفة التمويل بالاقتراض بحسب الوظيفة

الوظيفة	متوسط الرتب	قيمة إحصاء الاختبار	مستوي المعنوية
محاسب	128.93	9.088	0.028
مدير ائتمان	96.06		
مدير مالي	138.57		
محلل ائتماني	124.24		

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك المستقصي منهم لمتغير تكلفة التمويل بالاقتراض وفقاً للوظيفة، حيث كان مســتوي المعنوية أقل من القيمة (٠,٠٥)، وقد كانت فئة المدير المالي أكثر الفئات ادراكاً لهذا المتغير.

ب. حسب المؤهل العلمي:

جدول (١٠) تحليل التباين في آراء المستقصي منهم حول تكلفة التمويل بالاقتراض بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	متوسط الرتب	قيمة إحصاء الاختبار	مستوي المعنوية
بكالوريوس	117.57	6.668	0.083
دبلومات وشهادات مهنية	134.72		
ماجستير	106.11		
دكتوراة	142.56		

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك المستقصي منهم لمتغير تكلفة التمويل بالاقتراض وفقاً للمؤهل العلمي، حيث كان مستوي المعنوية أكبر من القيمة (٠,٠٥).

ج. حسب سنوات الخبرة:

جدول (١١) تحليل التباين في آراء المستقصي منهم حول تكلفة التمويل بالاقتراض بحسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	متوسط الرتب	قيمة إحصاء الاختبار	مستوي المعنوية
أقل من ٥ سنوات	119.21	1.154	0.764
من ٥ سنوات الى أقل من ١٠ سنوات	133.46		
من ١٠ سنوات الى أقل من ١٥ سنة	122.51		
١٥ سنة فأكثر	124.79		

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك المستقصي منهم لمتغير تكلفة التمويل بالاقتراض وفقاً لسنوات الخبرة، حيث كان مستوي المعنوية أكبر من القيمة (٠,٠٥).

٣. تحليل الارتباط

يعرض الجدول التالي معامل الارتباط بين تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء وتكلفة التمويل بالاقتراض.

جدول (١٢) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الفرض الثالث

المتغير	تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء	تكلفة التمويل بالاقتراض
تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء	١	٠,٧٦٩**
تكلفة التمويل بالاقتراض	٠,٧٦٩**	١

** معاملات معنوية عند مستوي معنوية ١%

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يتضح من الجدول السابق:

- وجود علاقة إيجابية بين عدم تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء وتكلفة التمويل بالاقتراض، وقد كانت قيمة معامل الارتباط (٠,٧٦٩) وكانت دالة إحصائياً بمستوي ثقة ٩٩%.
- كلما تم الالتزام بتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء كلما أدي الى زيادة تكلفة التمويل بالاقتراض.

٥. تحليل الانحدار الخطي البسيط

يعرض الجدول التالي تقديرات نموذج الانحدار الخطي البسيط لانحدار تكلفة التمويل بالاقتراض علي تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء:

جدول رقم (١٣) نموذج الانحدار المقترح لقياس تأثير تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء على تكلفة التمويل بالاقتراض

المتغير المستقل	معامل الانحدار	اختبار (ت)	مستوى المعنوية	الدلالة	معامل التحديد R^2	F (sig.)
الثابت	1.073	5.992	0.000	معنوي	**0.591**	**358.962** (٠,٠٠٠)
تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء	0.761	18.946	0.000	معنوي		

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يتضح من الجدول السابق:

- معنوية نموذج الانحدار المقدر من خلال قيمة (F=358.962)، وقيمة (sig.=0.000)، كما يتضح معنوية معامل الانحدار وذلك عند مستوي معنوية ١%.
- اشارة معامل الانحدار موجبة (+٠,٧٦١) وهو ما يتفق مع اشارة معامل الارتباط مما يعني أن العلاقة طردية بين تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء وتكلفة التمويل بالاقتراض.
- أن لتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء تأثير إيجابي دال احصائياً علي تكلفة التمويل بالاقتراض.
- بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٥٩١) مما يدل على أن المتغير المستقل " تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء " يفسر ٥٩,١% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع " تكلفة التمويل بالاقتراض " وربما ترجع باقي التغيرات إلى تغيرات عشوائية أو لوجود متغيرات أخري تؤثر على المتغير التابع ليست ضمن حدود الدراسة.

النموذج الكمي:

تكلفة التمويل بالاقتراض = ١,٠٧٣ + ٠,٧٦١ تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء

أي أن الزيادة في قيم تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء بوحدة واحدة يؤدى الى تغير طردي في تكلفة التمويل بالاقتراض بمقدار ٠,٧٦١ وحدة تقريباً.

مما سبق يتضح صحة الفرض الثالث القائل "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS15) على تكلفة التمويل بالاقتراض".

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:(١) لاتوجد اختلافات معنوية بين اراء عينة الدراسة حول أهمية تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاءIFRS15 في بيئة الاعمال المصرية بالنسبة لمعدى القوائم المالية ومديرى الائتمان، و(٢) يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار IFRS15 على المقدرة الائتمانية، و(٣) يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار IFRS15 على تكلفة التمويل بالاقتراض، وقدمت الدراسة بعض التوصيات ومن أهمها: (١) دراسة الأسس المتبعة في اعداد معايير التقارير المالية الدولية IFRS وهى أساس المبادئ واساس القواعد، (٢) ان يكون لدى المحاسبين والمديرين الماليين قدرا كافيا من الثقافة القانونية لتحديد صافى قيمة او موقف العقد، و(٣) ضرورة قيام البنوك المانحة للائتمان باجراء فحصا ائتمانيا عند التعاقد مع المقترضين الى جانب مراقبة مدى قدرة العملاء المقترضين على السداد او الدفع لمشتريات البضائع او الخدمات، و(٤) يجب على البنك المائح للائتمان بذل الجهد الكافى في تحليل عقود الاقتراض وتصنيف وتقييم المقدرة الائتمانية للعملاء المقترضين، و(٥) كما يوصى الباحث بضرورة تحقيق التوان بين أموال الملكية واموال الاقتراض حتى لاتتعرض الشركة لمخاطر الإفلاس والتعثر.

مقترحات لبحوث مستقبلية:

(١)أثر تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء IFRS15 على مدى جودة القوائم المالية المنشورة الكترونيا.

(٢)أثر تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء IFRS15 على أسعار أسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية.

(٣)أثر تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء IFRS15 على مدى دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم والسندات في سوق راس المال.

أولاً: المراجع العربية:

١- إبتهاج إسماعيل يعقوب، (٢٠١٧)، "الإعتراف بالإيراد على وفق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS15 وانعكاسه على جودة الإبلاغ المالي في قطاع الإتصالات"، **مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية**، نقابة المحاسبين والمدققين، العراق، العدد التاسع والعشرون.

٢- أحمد محمود أحمد البراشي، (٢٠١٦)، "مدخل مقترح للمحاسبة عن تكلفة الاقتراض وأثره على قرارات المستخدم الخارجي للقوائم المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري"، **مجلة البحوث التجارية**، العدد الأول، الجزء الثاني، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

٣- أسماء ابراهيم عبد الرحيم، (٢٠٢٠)، "دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة التمويل بالاقتراض في ضوء المسئولية الاجتماعية للشركات: دراسة اختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية".

٤- أمال محمد محمد عوض، (٢٠١٦)، "تقييم أثر تطوير معايير المحاسبة عن الإيرادات على تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية دراسة استكشافية في البيئة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.

٥- إيمان فتحي عبد الهادي، (٢٠١٨)، "إطار مقترح لتطوير المحاسبة عن الإيرادات في ضوء معيار التقرير المالي الدولي "الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15" لزيادة فاعلية جودة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة بنها.

٦- براءة شاهين الخريسات، (٢٠١٧)، "أثر التحول لتطبيق معيار IFRS15 على الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء دراسة حالة شركة الاتصالات الأردنية أورانج"، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

٧- تامر سعيد عبد المنعم، (٢٠١٥)، "أثر معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS15) على جودة المعلومات المحاسبية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، العدد الأول، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٨- رباب السيد أبو العينين، (٢٠٢١)، "الآثار المتوقعة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على مستوى التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد الحادي عشر.

٩- رضا محمود محمد عبد الرحيم، (٢٠٢٠)، "أثر تحول شركات الإتصالات في مصر نحو تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) بشأن المحاسبة عن الايراد من العقود مع العملاء على جودة قرار الإستثمار بأسهمها دراسة تجريبية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية**، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة بني سويف.

١٠-سالم سليمان سلمان عيد، (٢٠١٨)، "إطار مقترح لقياس أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ على المتغيرات المحاسبية لتقييم جودة التقارير في الشركات المساهمة المصرية" **رسالة دكتوراه في المحاسبة**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.

١١-صفاء أحمد العاني، (٢٠١٩)، "تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 الإيرادات من العقود مع الزبائن على جودة الإبلاغ المالي"، **مجلة الإقتصاد العلوم الإدارية**، العدد الخامس والعشرون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

١٢-عاصم محمد احمد سرور، (٢٠١٧)، "قياس أثر الإفصاح الاختياري على تحسين جودة الإقراض للشركات المقيدة في البورصة المصرية دراسة نظرية ميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، العدد الثاني، كلية التجارة، مجلد،٢١ جامعة عين شمس.

١٣-عفت أبو بكر محمد الصاوي، (٢٠١٥)، "دراسة واختيار أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٥ – الإيرادات من العقود مع العملاء – على بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منظور المعنيين بإعداد واستخدام القوائم المالية"، مجلة البحوث المحاسبية، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة طنطا.

١٤-علاء الدين توفيق ابراهيم، (٢٠٢٠)، "أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الامتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) للإفصاح عن الإيرادات وانعكاسها على القدرة التقييمية للقوائم المالية دراسة تطبيقية"، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، العدد العاشر، كلية التجارة، جامعة كفرالشيخ.

١٥-علي خليل، منى مغربي، (٢٠١٧)، "قياس أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على استدامة الأرباح المحاسبية دليل من البيئة المصرية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، العدد الاول، كلية التجارة، جامعة بني سويف.

١٦-عمرو محمد خميس، (٢٠١٧)"، إطار مقترح لتكييف معيار التقرير المالي الدولي للإعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء وفقًا لبئية التقرير المالي في مصر"، **رسالة دكتوراه في المحاسبة**، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

١٧-فوزي محمد هيكل، (٢٠١٥)، "تقييم أثر الإفصاح عن إيرادات العقود مع العملاء على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة المنشأة وفق معيار التقرير المالي الدولي IFRS15 دراسة ميدانية"، مجلة البحوث المحاسبية، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة طنطا.

١٨-محمد حسين احمد أنور محمد البيومي، (٢٠٢٢)، "دراسة أثر تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء وانعكاساته على تطوير الفحص الضريبي بهدف تضييق الفجوة الضريبية" رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

١٩-هبة جمال هاشم، (٢٠١٨)، "تقييم وتحليل معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية IFRSI5 (الإيرادات من العقود مع العملاء) وأثره على مصداقية وجودة التقارير المالية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، العدد الأول، كلية التجارة، عين شمس.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

١-Ali Faith Dalkilic, (2014), "The Real Step in Convergence Project: A Parading Shift from Revenue Recognition to Revenue Contracts with Customers", **International Journal of Contemporary Economics and Administrative Science**, Vol. 4, Issue 3.

٢-Amr M. Khamis, (2016), Perception of Prepares and Auditors on New Revenue-Recognition Standard (IFRSI5): Evidence from Egypt, **Journal of Accounting and Business Dynamic** V.3.

٣-CPA. Australia, (2015), "**IFRS15 Revenue from Contracts with Customers**".

٤-Ernest & Young, (2017), "**Applying IFRSs Presentation and Disclosure Requirements**".

٥-Flood, J.M.; Wiley GAAP (2015), "**Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles**".

٦-Karina Kaszetlink, (2015), “The Value Relevance Recognition under IRFS15”, Accounting and Finance Research, available at www.sciedupress.com/afr Vol. 4, No. 3.

٧-Keith, Danasmis (2013), “Financial Factors and Institutional Characteristics that Relate to the Long-Term Debt of U.S four Year”, Public Colleges and Universities, **Unpublished Doctoral Dissertation**, The University of Alabama, Tascaloosa.

٨-KPMG, (2019), "**IFRS15 Hand Book**".

٩-Lim, Y, Devis, S., and Mahzon, (2015), “Perception of Auditors and Prepares on if: Evidence from Malaysia”, Advance Science Letters, Vol. 21, No. 6.

١٠- Mardo Bernolly, (2019), "Impact of Implantation of IFRS15 on the Financial Statements of Telecommunication Company "Case Study of PT xy2)", Advances in Economics, - Business and Management Research, Volume 89.

١١- Nancy Mahmoud Mohamed Elbeek, (2018), "The IFRS15 impact on developing the accounting for revenue in telecom sector", Journal of studies and commercial researches, Faculty of Commerce, Benha University.

١٢- Ning Du & Mark Alford & Patricia L. Smith, (2016), “Do GAAP and IFRS Differ in Collectibility Judgments Related to Revenue Recognition”, The Journal of Applied Business Research, Vol. 32, No. 6, Available at: clutejournal.com/indx.php/JARB/article/ view/9815.

١٣- Paryabi, A. and A. Fazlzadeh, (2020), “Any Relations between Management of Cash Flows & Cost of Benefiting from Debits by Separation of Type of Industry among Acceptd Companies at Tehran Stock Exchange Organization”, Intrenational Journal of Business and Management, 7(5) March, PP. 222-230.

١٤- Robert Kirk, (2018), “5 Ways Credit Teams can Improve Copliance with ASC 606 and IFRS 15”, Avilable at: http://www.dnb.com.uk/ prespectives/finance-credit-risk/5-asc-606-IFRS-15-credit-compliance-improvements.html

١٥- Saouseen Boujelben & Sameh Kobbi Fakhfakh, (2020), “Compliance with IFRS15 Mandatory Disclosures and Exploratory Study in Telecom and Construction Sectors”, Available at: http://www.emerald.com/insight/1985-2517.html.

١٦- Shishkant Choubey, (2017), “IFRS 15 on Telecommunication Industry”, Available at: http://icma-rnj.i/index.php/maj/article/view/92940

١٧-عماد محمد ابوحتلم، (٢٠١٥)، "هيكلة جوهرية للبيانات المالية لشركات الاتصالات قريبا"، صحيفة الراى الكويتية، متاح على http://alari.com/article/742737/html